

تاريخ القبول: 2020/08/20

تاريخ الإرسال: 2019/07/15

مقومات استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي ومعوقاته

(The elements of Algeria's attraction to foreign investment and its obstacles)

د. نصر الدين بن اعامة^{1*}، د. عمار مراتي²ben_amar2006@ymail.com، (الجزائر)،¹meratiomar55@gmail.com، (الجزائر)،²

الملخص:

إن الهدف من هذه المداخلة هو تسليط الضوء على موضوع مهم يمس الاقتصاد الوطني وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث زاد الوعي بأهمية الاستثمارات الأجنبية وتمييزها بالنسبة للاقتصاد الوطني إلى اشتداد حدة المنافسة بين مختلف الدول للحصول على نصيب متزايد من هذه الاستثمارات لتطوير اقتصادياتها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي وذلك نظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعتبر عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية.

Abstract

This intervention aims to highlight an important issue affecting the national economy, which is foreign direct investment. The awareness of the importance of foreign investment and its role in national economy development has intensified the competition among different countries to obtain an increasing share of these investments to develop their economies and facilitate their integration into global economy. Given the critical importance of foreign investment in economies in both of developed and developing countries and as an integral factor for domestic investment in growth and development.

Key Words: investment, foreign direct investment, development.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي وما يتعلق به من قضايا باهتمام العديد من الدول والباحثين والهيئات المحلية والدولية، حيث أن كل الدول أصبحت تتسابق لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتباره محركا أساسيا للنمو الاقتصادي، ففي ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية متلاحقة والتغيرات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والعربية، تزايدت حدة المنافسة بين دول العالم ومن بينها الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي كقوة دفع للاقتصاد المحلي.

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية لسنة 1986 وبلوغ حجم المديونية مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، ألزم هذا السلطات إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة وذلك بغية تهيئة المناخ الملائم واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، التي سوف تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني. إلا أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لازالا بعيد عن المطلوب وذلك بسبب العديد من المشاكل التي تعيق نموه بالشكل المطلوب وذلك بالرغم من التحفيزات الممنوحة من طرف الدولة للمستثمرين، من هنا وبالنظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي مقومات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟ وما هي التحفيزات الممنوحة من طرف الدولة ؟

أهداف البحث:

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المرتكزات والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- 1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- 3- الحوافز والمؤهلات جذب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1 مفهوم الاستثمار:

يعرف الاستثمار على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة، من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة. (1)

ويمكن تعريفه أيضا على أنه مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية لرأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، وذلك نتيجة لتضحية الفرد أو الدولة بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أفضل وأكبر، عن طريق الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة، سواء كان نوع الاستثمار حقيقي أو مالي. (2)

فمجال الاستثمار هو طبيعة النشاط الاقتصادي أو نوع النشاط الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله المدخرة أو المقترضة، بقصد الحصول على عائد، وقد يكون مجال الاستثمار وطني (داخلي) أو أجنبي (خارجي)، أما الأداة فيقصد بها واسطة الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين في المجالات الاستثمارية عديدة ومتجددة يوميا، فمن بينها نجد الاستثمار في: الأوراق المالية، السلع العقارات، المشروعات الاقتصادية، العملات الأجنبية، المعادن المختلفة، صناديق الاستثمار.... الخ، مع أن لكل أداة استثمارية مزايا وعيوب مختلفة ومتعددة، ومع أن لكل استثمار درجة معينة من المخاطرة، حسب نوع الاستثمار ومجاله الجغرافي أو النوعي (حقيقي أو مالي).

1-2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

جاء في العديد من الأدبيات الاقتصادية العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنه: "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على منفعة دائمة في كيان مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة." (3)

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية، أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (4)

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة. (5)

وقد عرفه صندوق النقد الدولي: "هو ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة." (6)

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، هذا بالإضافة إلى قيامه

بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.⁽⁷⁾

1-3 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للطريقة التي يوطن بها رأس المال الأجنبي في غير بلده الأصلي. وتصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي⁽⁸⁾:

1-3-1 الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك: يعرف على أنه "مشروع الأعمال الذي يشارك فيه أو يمتلكه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. على أن لا تقتصر المشاركة فقط على حصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراعة الاختراع أو العلامة التجارية.

وتتم المشاركة عن طريق تقديم الحصة المحددة في رأس مال المشروع من رأس المال الوطني الخاص أو العام أو الاثنين معا بشكل نقدي وبعملة البلد الذي يرد منه رأس المال الأجنبي. وقد تتم بشكل عيني فيتعهد الطرف الأجنبي بتوفير كافة التجهيزات المطلوب استيرادها من الخارج، في حين يقدم رأس المال الوطني كافة احتياجات المشروع التي يمكن تدبيرها بالعملة المحلية".

1-3-2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري ملكية كاملة واحتفاظه بحق إدارته والتحكم في كل عملياته.

وتحصل الشركة الدولية على الملكية الكاملة في البلد المضيف بإحدى الطرق التالية:

* إقامة مشروع جديد تماما

* شراء مشروع قائم

* شراء شركة توزيع بالبلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع المملوكة لهذه الشركة.

ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعاً إنتاجياً بهذا البلد

1-3-3 عقود التصنيع أو التجميع: هي عقود تبرم بين طرفين هما الشركة الدولية والمستثمر المحلي، يتم بموجبها قيام الشركة الدولية بتقديم مكونات منتج معين لتجميعها في البلد المضيف. وينتشر هذا الأسلوب في صناعة السيارات سواء بين الدول المتقدمة بعضها البعض أو بين شركة دولية في دولة متقدمة وأخرى في دولة نامية. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشراً إذا تضمن العقد امتلاك الشركة الدولية لمصنع التجميع كلياً أو جزئياً. أما إذا كان مجرد اتفاق يتضمن المرافقة وتقديم الخبرة دون استثمارات مالية فإنه يصبح استثماراً أجنبياً غير مباشر.

كما يوجد نوع آخر للاستثمار الأجنبي المباشر وهو⁽⁹⁾:

1-3-4 الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

أو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تتراوح بين 20 و 50 سنة ويوجه أساساً إلى مشاريع البنية التحتية كبناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم استغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى الحكومة أو المجتمع، وهو ما يعرف بالمشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل (BOT). وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من رؤوس الأموال التي توفرها الشركات وفي المقابل تستفيد الشركات من فترة الامتياز.

1-4 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يكتسي الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة للدولة المضيفة تتمثل هذه الأهمية في جملة من الآثار الإيجابية نذكر منها:

1-4-1 الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية القرن العشرين، وقد ساهمت العولمة في ذلك من خلال انخفاض القيود على التبادل التجاري والاستثمار وحرية تنقل رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات، بالإضافة إلى تراجع أهمية القروض الدولية نظرا للمشاكل الاقتصادية التي تخلفها، وهكذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن القروض الأجنبية في التمويل الدولي.

كما أصبحت الجزائر تولي أهمية كبيرة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا للفوائد التي يمكن أن يحققها والتي تتمثل في العناصر التالية⁽¹⁰⁾:

- ✓ اكتساب التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- ✓ المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية وغير المادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.
- ✓ إتاحة الفرص للعمل بالنسبة للعمالة المحلية المدربة بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها مهارات تكنولوجية حديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفيتهم العلمية والفنية والإدارية إلى شركات وطنية.
- ✓ المساهمة في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات.
- ✓ دعم ميزان مدفوعات الدولة المضيفة بحيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة يتمثل أساسا في زيادة حصة هذه الدولة من رؤوس الأموال الأجنبية.

- ✓ إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات.
- ✓ يسمح للدولة المضيفة باكتساب السمعة الطيبة على المستوى الدولي، مما يعمل على جلب المزيد من الاستثمارات في المستقبل.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية بحيث لا يتطلب أي التزامات بالدفع من طرف الدولة المضيفة كما يجنبها مصاعب تسيير الديون الخارجية. بالإضافة إلى جدية مشاريع الشركات الأجنبية إذ تكون فرص نجاحها كبيرة، بينما عدم فعالية القروض الخارجية بحيث قد يكون استخدامها غير أمثل وموجه للاستهلاك العام. (11)
- ✓ الرفع من كفاءة الشركات المحلية وهذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية.
- ✓ استثمار أموال شركات متعددة الجنسيات عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- ✓ زيادة روح المنافسة بين الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشآتها.
- ✓ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من أجل القيام بأعمالها الخاصة.
- ✓ رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من أثر ايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنمية متوسطة وطويلة الأجل.

1-4-2 الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أما عن الآثار السلبية فتتمثل كما يلي:

- ✓ قد يؤدي إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي بدلا من التشجيع على زيادة الاستثمارات المحلية.
- ✓ قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة.
- ✓ استيراد متطلبات الاستثمار من الخارج قد تعكس سلبا على الميزان التجاري، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.
- ✓ إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.
- ✓ إن اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.
- ✓ تشكل مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبئا كبيرا على البلدان النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات، بل أن هناك من الحالات التي تدل على أن هذه الاستثمارات تجني من وراء أعمالها في بعض الدول ما يفوق أضعاف ما تستثمر بها، وبصفة عامة فإن خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل في الأرباح المحولة للخارج، مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في رسوم وبراءات الاختراع، والعلامة التجارية والتراخيص، الفائدة على رأس المال المستثمر.
- ✓ أن منح أجور عالية من قبل الشركات الأجنبية للعمال مقارنة بالمستوى العام للأجور في الدولة المضيفة كفيل بإحداث تغيير في النمط الاستهلاكي لهذه الدول.
- ✓ يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج وكذا خروج الأموال في شكل أرباح والعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج.

✓ إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل فالفوائد طويلة الأجل، قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية، والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما إن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

2- عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية والمزايا المتعددة والحوافز، إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة هي أن الاستثمار لم يتقدم، بل عكس ذلك انعدام الاستثمار الأجنبي خارج قطاعات المحروقات. والحقيقة الثانية هي وجود العديد من رجال الأعمال الجزائريين يرفضون فكرة الاستثمار في بلدهم ويستثمرون في الخارج. والحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين المحليين يفتقرون إلى عنصر الثقافة والمعرفة المتعلقة بالاستثمار بدءا بقوانينه وقواعده، زيادة على ذلك هناك أمور أخرى تقف أمام تقدم الاستثمار في الجزائر وفيما يلي بعضا منها⁽¹²⁾:

2-1 المعوقات السياسية والقانونية: يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، وإن الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية الفوقية.

وبالنظر إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة، الأمر الذي أدى

إلى تخوف المستثمرين مما يجعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على الاستثمار.

2-2 المعوقات المالية والإدارية: لا تزال المنظومة البنكية عندنا في الجزائر دون المستوى المطلوب حيث يرى العديد من الخبراء أن النظام البنكي الجزائري مازال يعترضه القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد ويعزى هذا القصور في نظرهم إلى عدة عناصر من بينها:

✓ البروقراطية والمحابة في انجاز المعاملات.

✓ ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.

✓ الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطؤها.

كما تعتبر المعوقات الإدارية عائقا كبيرا في وجهة الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، حيث "تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنة بدول الجوار المغربي، وتعتبر أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية، كما أنه في الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في قطاعات اعتماد 14 إجراء مختلفا، بينما في المغرب يمر على عدد 05 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها.

2-3 مشكلة العقار: يعتبر العقار الصناعي من أهم الشروط لتحقيق الاستثمار الوطني والأجنبي، إلا أنه من الصعب الحصول عليه نظرا لقلّة الأراضي وتكلفتها والمضاربة عليها، كما يوجد إشكالية غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل فيما يلي⁽¹³⁾:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، وهيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة، أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

2-4 العائق المالي: والذي يتجسد في انفصال القطاع المصرفي عن الدائرة الاقتصادية

بحيث في سنة 2001 بلغ مستوى السيولة لدى البنوك التجارية 250 مليار دج غير

مستغلة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، كما أن تنظيمه ووسائل تدخله مازالت بدائية

مقارنة بالمعايير الدولية، ورغم إقحام القطاع الخاص في الميدان المصرفي إلا أنه لم

يتمكن من إثارة المنافسة وتمويل الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك رغم وجود بورصة القيم

المنقولة إلا أنها لم تؤد دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، فهي لم تتطور منذ بداية

عملها، بالإضافة إلى عدم تحمس المؤسسات العمومية والخاصة للانضمام، كما أن

تسييرها غير فعال نظرا للعدد الضئيل من السندات المسعرة في البورصة.

بالإضافة إلى ما سبق توجد عراقيل أخرى تؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في الجزائر

نلخصها فيما يلي:

- وجود اقتصاد موازي بشكل كبير يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية المنتهجة.

- بطئ تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة عملية الخصخصة بالرغم من إرساء

القاعدة القانونية والمؤسسية في ظل التعهدات الدولية مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

- عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية المتاحة.

- عدم فعالية النظام القضائي مع غياب محاكم تجارية.

- ضعف البنية التحتية والخدمات والمرافق الضرورية لإقامة المستثمرين الأجانب.

- عدم فعالية النظام الضريبي خاصة فيما يتعلق بضعف الإدارة الضريبية وعدم مراعاة

العدالة الضريبية وعدم استقراره وذلك للتعديلات المتكررة سنويا.

- عدم مراعاة المقاييس الدولية بالنسبة للموائى الجزائرية خاصة فيما يتعلق عدم احترام نظام المداومة في العمل الليلي.
- تعاني الإدارة الجزائرية من العراقيل البيروقراطية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال نحو مناطق أكثر ملائمة.
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وبالتالي تداخل الصلاحيات مما يؤدي إلى إرباك المستثمر.

3- الحوافز والمؤهلات جذب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3-1 مؤهلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- تتمتع الجزائر بمؤهلات هامة تجعلها من البلدان الواعدة للاستثمار، نذكر منها⁽¹⁴⁾:
- _ إرادة سياسية واضحة في التفتح على العالم الخارجي وجلب الاستثمارات الأجنبية.
- _ وجود قوانين وتشريعات محفزة للاستثمار.
- _ وجود منبع وفير للطاقة غير ملوث وغير مكلف، وفريد من نوعه على مستوى المغرب العربي وإفريقيا (الغاز الطبيعي)، فالجزائر غنية بالبتروك في منطقة حاسي مسعود، والغاز الطبيعي في حاسي الرمل، ومنطقة عين أمناس، التي تحتوي على المادتين معا. واللذان تتقلان من الحقول إلى الموائى بواسطة الأنابيب للتكرير والتصدير.
- _ وجود ثروات طبيعية وموارد أولية محلية معتبرة بأسعار وشروط تنافسية بمراعاة الأسعار الدولية. وتتمثل الثروة المعدنية في الحديد، الرصاص، النحاس، الزنك والزنبيق وغيرها. ويعد الحديد من أهم المعادن إنتاجا، ويوجد خاصة في مناجم الوزنة، بوخرصة وغار جبيلات، الذي يحتوي على أكبر احتياطي في الجزائر، زيادة على الفوسفات الذي يستخرج من منجمي جبل العنق، والكويف ويصنع منه السماد لتخصيب التربة.
- قطاعات واعدة مع مشاريع ناضجة ومدروسة.
- التوفر على ثروات طبيعية هامة

- المركز الثامن عشر للدول المنتجة للبترول.
- المركز الثاني عشر للدول المصدرة للبترول.
- المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات العالمية للبترول.
- خامس دولة منتجة للغاز وثالث مصدر للغاز.
- المرتبة السابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز.
- رابع ممول للطاقة للاتحاد الأوربي للغاز.
- ثاني أكبر حامل للاحتياطات المحلية للصرف بعد العربية السعودية.
- ثالث أكبر حامل للاحتياطات من الذهب من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد السعودية ولبنان.
- الأقل مديونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- الطاقة الشمسية المحتملة: مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا.
- تتوفر على ثروات منجمية أخرى: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم...
- احتياطياتها من الغاز الصخري تصل إلى 19.80 مليار م³ حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الصين والأرجنتين.
- _ القرب الجغرافي من أسواق التصدير (الأسواق العربية، الإفريقية والأوروبية)، حيث تتمتع الجزائر بموقع جغرافي ممتاز، فبشواطئ طولها 1200 كم على جنوب البحر المتوسط وحدود مشتركة مع بلدان الاتحاد المغاربي وبلدان الساحل (المالي والنيجر). تمثل الجزائر ملتقى القارات.
- _ وجود علاقات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف على الصعيد الاقتصادي.
- _ تتميز الجزائر ببيد عاملة مؤهلة نسبيا وهرم سكاني شاب.
- _ يركز النشاط الصناعي والأراضي الصناعية في شمال البلاد، حيث يسود اعتدال المناخ المتوسط، أما الجنوب إضافة إلى أنه يشكل رصيذا هائلا للزراعة المسقية، فهو

يشمل الصحراء وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية والمحروقات. إذ تشير التقديرات الإجمالية لسوناطراك إلى تحقيق 224 اكتشاف جديد للنفط والغاز ما بين 1986 و2010، وارتفاع نسبة عمليات الاستكشاف من 13 بئر في كل 100 ألف كلم مربع إلى 30 بئر في كل 100 ألف مربع، وإن كان هذا المستوى يظل بعيدا عن المعدل الدولي المقدر بـ 105 إلى 110 بئر في 100 ألف كلم مربع.

3-2 الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر.

إن الحوافز والامتيازات المختلفة الممنوحة للمستثمر الأجنبي تساهم بشكل كبير في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فأغلبية الدول تتنافس من أجل جلب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات. فبالنسبة للجزائر، قد عمدت إلى تقديم جملة من الحوافز والضمانات لتشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم داخل الوطن. زيادة على عوامل أخرى من شأنها أن تساعد في دفع وتطوير المناخ الاستثماري مثل: عنصر الشفافية، فهذا العنصر ذو أهمية بالغة في اتخاذ القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة عند القيام بالاستثمار المباشر. وفي إطار تشجيع وحماية الاستثمار، عمدت الجزائر إلى إبرام اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف مع دول مختلفة في العالم.

ومن الامتيازات الممنوحة في هذا الإطار نخص بالذكر⁽¹⁵⁾:

3-2-1 الامتيازات الجبائية.

واستنادا إلى المادة (09) من الأمر 01-03، قد نص النظام العام على جملة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين، يمكننا إيجازها فيما يلي⁽¹⁶⁾:

- **مرحلة بدء الإنجاز:** يستفيد المستثمر من الحوافز التالية:

- ✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات؛

أما فيما يخص النظام الخاص، فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة، بالإضافة إلى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لا سيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة، وفيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة:

✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- **مرحلة انطلاق الاستغلال:** بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية:

✓ الإعفاء لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة، ومن الضريبة الوحيدة الجزافية ومن الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

✓ الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

✓ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الإهلاك.

3-2-2 الامتيازات الجمركية والتدابير المالية.

يواكب دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق نوعا من المرونة والتسهيلات لجلب الاستثمارات، ومن بينها الامتيازات الجمركية باعتبارها تمثل الواجهة الأولى للمستثمرين

الأجانب. كما أنها عامل مهم في نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية والتوجه لسياسة اقتصاد السوق والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. فإلغاء الحواجز الجمركية شرط من شروط الانضمام لهذه المنظمة بهدف تسهيل النشاط التجاري وسهولة انتقال السلع ورؤوس الأموال بين الدول.

أما التدابير المالية، فتتمثل في إمكانية تخصيص في رأس مال الشركات الموجودة في إطار الشراكة أو إمكانية الحصول على العملة الأجنبية في إطار الصادرات وأخذ بعين الاعتبار مخاطر الصرف، والضمان الموجود المرتبط بتحول رأس المال. تشجيع القروض في إطار عملية الشراكة بين المؤسسات المالية التي لها علاقة فيما يخص القروض والتي تأخذ أشكال مختلفة منها: المدة الإجمالية للقروض، التي تصل إلى 30 سنة، وارتفاع نسبة القروض بقيمة كبيرة.

3-2-3 التدابير الاقتصادية

لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تخبطت فيها الجزائر لأكثر من عقدين، كان لزاما عليها وللخروج من دوامة هذه الأزمة اللجوء إلى سياسة اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات وتهيئة الظروف المناسبة لذلك بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية، تمهيدا للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك عبر:

- ✓ استغلال المصادر المتوفرة لجلب العملة الصعبة لتجنب اللجوء إلى القروض والتحكم في مستوى الواردات،
- ✓ إلغاء كل القيود التي تعيق كل العمليات التجارية (تصدير واستيراد) وتحديد التجارة الخارجية،
- ✓ تمكين المتعاملين الاقتصاديين من تحويل عملة التعامل الخارجية إلى العملة الداخلية (الدينار)،

✓ إعطاء أهمية كبيرة لكل القطاعات المختلفة والنشاطات التجارية الموجودة بتوسيع الاستثمارات.

الخاتمة:

بالرغم من كل هذه الجهود والمسااعي والإجراءات التي بذلتها الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها، ورغم ما تتمتع به من مقومات طبيعية تجعلها وجهة ملائمة للاستثمار، إلا أن المسجل على أرض الواقع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتناسب مع حجم الأهداف التي سطرت كما أن حجم الاستثمار المتدفق إلى الجزائر رغم أنه يعرف تزايد ملحوظ إلا أنه يتوجه في أغلبه إلى قطاع المحروقات مما جعل مساهمته في الناتج المحلي متدنية، الأمر الذي يتطلب معالجة جملة من النقاط نوجزها في ما يلي:

- إعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار والتسهيلات والإعفاءات الجمركية بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- عدم التمادي في تقديم الحوافز المالية في بداية انطلاق الاستثمارات الأجنبية لأنها لا تعتبر قرارا محبذا من طرف المستثمر الأجنبي لأن العوامل المشجعة على الاستثمار هي توفر الظروف والفرص الجيدة للاستثمار.
- محاربة أوجه الفساد المالي والإداري والذي يدفع العديد من المستثمرين إلى الهروب إلى الدول المجاورة.
- التنويع في الاستثمارات الأجنبية وخاصة في مجال السياحة وعدم التركيز على الاستثمارات النفطية فقط.
- معالجة مشكلة البيروقراطية والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية... كل هذه الجهود تهدف في مجملها إلى تحسين مناخ الاستثمار وأكثر جاذبية ومواتيا لرغبات ومتطلبات المستثمرين.

- بعث العديد من المؤسسات والهيئات، والمصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار.

- تفعيل الاستثمارات البينية بين الجزائر والدول العربية والإفريقية المجاورة بالإضافة إلى إقناع أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة بإعادة توظيفها واستثمارها في الجزائر بعد تحسين البيئة الاستثمارية.

المراجع

- (1) مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 115.
- (2) أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 2003 ص 19.
- (3) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي لمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 05.
- (4) أمينة زكى شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 1994، ص 2.
- (5) محمد أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة، تركيا-كوريا- مصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 19.
- (6) مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 5.
- (7) عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2012، ص 16.

- (8) ديبش أحمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الأهمية الاقتصادية والدور الإنمائي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، أيام 19-22 أكتوبر 2015، عمان، الأردن، ص6.
- (9) وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الصين، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحا عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص7.
- (10) حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، سنة 2005، ص ص 6-7.
- (11) ناصر مراد، الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وأفاق، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، أيام 19-22 أكتوبر 2015، عمان، الأردن، ص3.
- (12) مصباح بلقاسم، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص71.
- (13) علي همال وفطيمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 34، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2005، ص 190 .
- (14) شريف غياط ومهري عبد المالك، واقع وآفاق التجربة الجزائرية في إصلاح المناخ الاستثماري وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، أيام 19-22 أكتوبر 2015 عمان، الأردن، ص 5.
- (15) المرجع نفسه، ص 10.
- (16) تفرات يزيدي وبودرة فاطمة، واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، أيام 19-22 أكتوبر 2015 عمان، الأردن، ص17.